

Distr.: General
27 January 2014
Arabic
Original: English



اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٤-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في نتائج المؤتمر استناداً إلى أهداف المؤتمر وموضوعه

رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الوثيقة الختامية للاجتماع الأقليمي التحضيري للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر المرفق)، التي تقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين اتخاذها أساساً للمفاوضات في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

والوثيقة المذكورة، التي اعتمدت في اجتماع وزراء الدول الجزرية الصغيرة النامية في بربادوس في آب/أغسطس ٢٠١٣، أقرتها مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعها المعقود على مستوى السفراء في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. أما التعليقات و/أو الشواغل التي أعرب عنها، أو قد يعرب عنها، بعض أعضاء المجموعة بشأن الوثيقة، فستؤخذ في الاعتبار خلال المفاوضات.

وأرجو ممتناً تعميم الوثيقة الختامية كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة في إطار البند ذي الصلة من جدول أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ستعقد أول اجتماع لها في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٤.

(توقيع) بيتر تومسون

السفير

الممثل الدائم

رئيس مجموعة الـ ٧٧

* A/CONF.223/PC/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

310114 310114 14-21824 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة

إطار التعاون المتكامل والتمكيني الذي وضعته الدول الجزرية الصغيرة النامية لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ
نتائج الاجتماع الأقليمي التحضيري للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

بريدجتاون، بربادوس

٢٦-٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣

١ - نحن نؤكد مجددا إعلان بربادوس وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)، وإعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، بما في ذلك الفصل السابع المتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن نؤكد مجددا أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ثالث معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤.

٢ - ونحن نؤكد مجددا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل حالة خاصة في مجال التنمية المستدامة نظرا للخصائص التي تنفرد بها والتحديات التي تواجهها ومواطن الضعف التي لديها ونظرا لاستمرار تأثير هذه العوامل في قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة وامتلاك أسباب الصمود المطرد. ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه صعوبات في التصدي للتحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي تواجهها. وتتعرف الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهم مسؤولية عن التغلب على بعض هذه التحديات، إلا أنها تشدد على أن النجاح في هذه المهمة سيكون صعب المنال بدون مساعدة المجتمع الدولي وتعاونه.

٣ - وفي هذا الصدد، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بضمان التنفيذ التام والفعال لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ونحن نحث شركاءنا الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم بتقديم الدعم المالي والتقني في المواعيد المحددة وعلى نحو يمكن التنبؤ

به لضمان النجاح في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس والنتائج الأخرى المتفق عليها دولياً.

٤ - ومن الضروري أن يساعد الشركاء الدولَ الجزرية الصغيرة النامية في سعيها لتحقيق أهدافها المتصلة بالتنمية المستدامة. وسيكون المحور الرئيسي للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية هو "تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال إقامة شراكات حقيقية ودائمة".

٥ - ونحن متفقون على أن الوثيقة الختامية هي الأساس الذي يُستند إليه في إعداد المسودة الأولى للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار التحضير للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية (مؤتمر ساموا).

رؤيتنا المشتركة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نصبو إليها

٦ - نحن نؤكد مجدداً التزامنا بالسعي بخطى ثابتة نحو تحقيق تنمية مستدامة.

٧ - ونحن نأخذ على محمل الجد دورنا كقادة معنويين في الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ. وسلامتنا ووجودنا في حد ذاته يتطلبان اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي لضمان قدرتنا على التغلب على هذا الخطر الذي يهدد شعوبنا ودولنا. وما يشكل اليوم أزمة وجودية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، سيصبح أزمة وجودية للجميع في حالة التقاعس عن العمل.

٨ - ونحن نسلّم بأنه رغم تناثر الدول الجزرية الصغيرة النامية جغرافياً في جميع أنحاء العالم، فإن قوتها تكمن في رؤيتها المشتركة والتزامها بالعمل الجماعي. ولا يمكن تحقيق رؤيتنا إلا من خلال حوار شامل للجميع يقوم على إمساك دولنا بزمam الأمور، ومن خلال شراكات قوية قائمة على الثقة المتبادلة، والمساواة، والاحترام، والمساءلة.

٩ - ونحن نؤكد مجدداً التزامنا بمبادئ ريو، ونعترف بالدور الهام الذي اضطلع به برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والأهداف الإنمائية للألفية من حيث تركيز جهودنا الإنمائية، وتيسير الحوار بيننا وجعل استراتيجياتنا الإنمائية تركز أكثر على تحقيق النتائج. ولكن هذه العمليات لم تُنفذ بالكامل، ويجب الآن وضع استراتيجية تحوّل للمواءمة بين الأولويات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وخطة التنمية العالمية. ونحن نشدد كذلك على ضرورة اتباع المجتمع الدولي نهجاً أكثر تكاملاً من أجل هئية بيئات ملائمة ودعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - ويأتي انعقاد مؤتمر ساموا سنة ٢٠١٤ في فترة مفصلية في هذا الصدد، ولذلك يجب أن يتمخض عن حصيلة تنعش التزام المجتمع الدولي بإقامة شراكة عالمية تمكّن الدول الجزرية الصغيرة النامية من القضاء على الفقر، ومن بناء قدراتها على الصمود، وتحسين نوعية حياة شعوبنا ودولنا. ويجب أن نغتني الفرص الجديدة السانحة للتعاون وإقامة شراكات مع طائفة واسعة من الشركاء التقليديين وغير التقليديين.

١١ - ويجدوننا الأمل أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إطاراً مؤسسياً فعالاً للتنمية المستدامة، وأن تراعي الشواغل والأولويات الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتطلب تحقيق هذه الرؤية اتباع نهج شفاف وشامل للجميع وقائم على الاحترام المتبادل والمساءلة، يتلخص في مقولة "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا".

١٢ - ونحن نؤكد مجدداً أهمية دور المنظمات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية في حشد الدعم وضمان إدراج أولوياتنا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبعد ذلك.

١٣ - ونحن نتطلع إلى الاحتفال بالسنة الدولية الأولى للدول الجزرية الصغيرة النامية في عام ٢٠١٤ للتوعية والتحفيز على العمل من أجل تنفيذ خطة تنمية تستجيب لتطلعاتنا الإنمائية وتحرر الطاقات الكامنة لدى شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما شبابها باعتبارهم قادة الغد.

الاعتراف بالتقدم المحرز حتى الآن

١٤ - تشهد الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الوطني والإقليمي لتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس على مدى التزامنا بالتنمية المستدامة. فقد أدمجنا مبادئ التنمية المستدامة في خطط وسياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية، وقطعنا على أنفسنا التزامات سياسية بالترويج لقضايا التنمية المستدامة وبالتوعية بأهميتها.

١٥ - وقد برهنت الدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها قادرة على الاضطلاع بدور قيادي قوي في الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة للتصدي لتغير المناخ، وفي حماية التنوع البيولوجي، واعتماد استراتيجيات للترويج للطاقة المتجددة.

١٦ - ورغم أننا بذلنا قصارى جهدنا وقمنا بتعبئة مواردنا المحدودة، فإن التقدم الذي أحرزناه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، كان متفاوتاً ولهذا يجب مواصلة الجهود والدعم.

١٧ - وقد حققت الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات متفاوتة من التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما في مجالات المساواة بين الجنسين، والتعليم، والبيئة، والصحة، مع أنه يتعين مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد.

١٨ - ونجحت الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعبئة الشراكات وفي الدخول في ترتيبات تعاون من أجل دفع عجلة التنمية المستدامة فيها. وتشمل هذه الشراكات فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرامج تعاون تم تنفيذها على المستويين الإقليمي والأقاليمي^(١).

أولاً - الاعتراف بالتحديات القائمة وتحديد الثغرات في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس

١٩ - رغم بعض التقدم المحرز، لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كبيرة تحول دون تحقيق تنميتها المستدامة وأيضاً الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقد أحرزت الدول الجزرية الصغيرة النامية تقدماً أقل مما أحرزته المجموعات الأخرى، بل إنها تراجعت من الناحية الاقتصادية ومن حيث قدرتها على تحمل الديون والقضاء على الفقر. وتتسبب الصدمات الخارجية المستمرة في زيادة تفاقم ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتؤثر سلباً في قدرتها على تعبئة الموارد الوطنية لأغراض التنمية المستدامة.

٢٠ - وإضافة إلى ذلك، لم تحقق الدول الجزرية الصغيرة النامية مستويات عالية من النمو الاقتصادي، ولا زالت تعاني من الآثار السلبية الناجمة عن أمور من بينها انعدام الأمن الغذائي، والافتقار إلى شبكات نقل تكفي لتلبية احتياجاتها، وتدهور البيئة البحرية الساحلية، ومحدودية فرص الحصول على المياه العذبة، وانعدام الأمن المائي، وعدم تيسر سبل الاستفادة من الهياكل الأساسية أو كونها غير مناسبة، وعدم كفاية نظم التصرف في النفايات، والأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وتزداد حدة هذه التحديات نتيجة لتغير المناخ، وتسرب المياه

(١) على سبيل المثال، الشراكة الجزرية العالمية، واتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة، ومبادرة الطاقة المتجددة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS DOCK) التي أطلقتها الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج تحدي ساحل غرب المحيط الهندي، والممر البيولوجي الكاريبي، والمركز الإقليمي لبناء القدرات الكفيلة بتقييم المخاطر ومواطن الضعف في المنطقة، والتحالف النفطي لدول الكاريبي وفتزويلا (Petrocaribe)، ومبادرة الشراكة في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، والشراكة المائية للمحيط الهادئ بشأن الإدارة المستدامة للمياه، وعملية استعراض الأقران في منطقة المحيط الهادئ، والالتزامات التي قُطعت أثناء الاجتماع الوزاري بشأن "توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية: التحديات والفرص والالتزامات"، الذي عُقد في بربادوس.

المالحة، وتدهور الأرض، وتحات التربة، وإزالة الغابات. ولا تزال هذه الدول تواجه أيضا تحديات على مستوى الأمراض غير المعدية؛ والأمراض المعدية والصحة البيئية؛ والحصول على خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية؛ والخدمات الصحية الموجهة للأمهات والأطفال والمراهقين؛ وحصول الجميع على تعليم جيد النوعية في جميع المستويات؛ والحصول على تعليم جيد النوعية وبكلفة معقولة؛ وتحسين نظم الرعاية الصحية.

٢١ - ولا تزال هناك ثغرات كبيرة على مستوى تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، من بينها الثغرات الواردة أدناه.

٢٢ - إن عدم كفاية الدعم المقدم على الصعيد الدولي للقيام ببحوث في مجال مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المتصلة بها ولتطويرها واستخدامها قد تسبب في تفاقم التحديات التي تواجهها قطاعات الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتشمل هذه التحديات، في جملة أمور، ضرورة توفير خدمات الطاقة المستدامة للجميع، ولا سيما للفقراء الذين ليس بوسعهم تحمّل تكاليف هذه الخدمات حتى ولو كانت متاحة؛ والاعتماد المفرط على الوقود الأحفوري المستورد؛ وتدني الفعالية إلى حد كبير وارتفاع التكاليف؛ والأثر السلبي على القدرة التنافسية وعلى العمالة؛ وارتفاع مستوى استخدام العملات الأجنبية؛ وتعاضم الضغط على الدول الأقل قدرة على مواجهة التحديات الخاصة بالمجتمعات التي تعاني من العجز في الطاقة وتحمل تكاليف باهظة مقابل ذلك.

٢٣ - ولا تزال الإجراءات الدولية المتخذة للتصدي لتغير المناخ غير كافية إطلاقاً، ويتواصل ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي بمعدلات مفرجة. ولذلك هنالك حاجة ملحة للتصدي لتغير المناخ بوصفه أزمة مستمرة وشاملة لعدة قطاعات. فالآثار المتصلة بتغير المناخ، وهي تشمل الظواهر المناخية القسوى والظواهر التي تظهر آثارها ببطء، مثل تقلب المناخ وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات، والمسائل الأمنية ذات الصلة، تهدد بقاء الدول الجزرية الصغيرة النامية وقدرتها على الصمود كما تشكل تحدياً كبيراً أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٤ - وتؤدي الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمشاكل الأمنية المتصلة بها، وهي مشاكل حرجة في الوقت الحالي، كما تُلقي أعباء إضافية على كاهل النظم الوطنية المعنية بالتصدي للأزمات والنظم الإنمائية وكذلك على الميزانيات الوطنية، كما تعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية المتصلة بالتنمية المستدامة.

- ٢٥ - ومن الثغرات الرئيسية التي تعتري النظام الدولي للتصدي لتغير المناخ عدم وجود آلية دولية في إطار عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعتمد نهجا شاملا لمعالجة الخسائر والأضرار التي تلحق بالدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية الأكثر ضعفا الأطراف في الاتفاقية ولحمايتها من الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك الظواهر المناخية القصوى والظواهر التي تظهر آثارها ببطء.
- ٢٦ - ويكتسي توفير موارد مالية إضافية كافية ويمكن التنبؤ بها للدول الجزرية الصغيرة النامية أهمية بالغة لتيسير تنفيذ المشاريع الهادفة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة آثاره. وعندما تكون هذه الموارد متاحة، كثيرا ما تؤدي الإجراءات المتصلة بتقديم الطلبات إلى حرمان الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول على تلك الأموال، وهي مشكلة مزمنة لم تُعالجها جهود بناء القدرات.
- ٢٧ - ونحن ننوه إلى أهمية المبادرات الجارية الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، وكذلك إلى الدور المضطّع به لحفظ الغابات وإدارتها المستدامة وزيادة مخزونات الكربون في الغابات في البلدان النامية.
- ٢٨ - وإن عدم كفاية الدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على الصعيدين الإقليمي والدولي قد أضر سلبا في إدماج برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس على نحو كامل في الخطط والاستراتيجيات الوطنية.
- ٢٩ - ونلفت الانتباه إلى الحاجة إلى بناء القدرات وأيضا تعزيز المؤسسات الوطنية وفقا للأولويات الوطنية.
- ٣٠ - وإن التطور المحدود للآليات المعنية بتهيئة بيئة مؤاتية على الصعيد الدولي، أو افتقار تلك الآليات إلى الكفاءة، يقوّض الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٣١ - ونلاحظ غياب الدعم الكافي والمتجانس والمتسق والمنسق من منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.
- ٣٢ - ولم تنجح المؤسسات المالية الدولية والنظام التجاري المتعدد الأطراف في إدراك الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأوجه الضعف التي تعاني منها وفي أخذها في الحسبان بصورة كاملة، ويعزى ذلك جزئيا إلى القيود والمعوقات التي تُفرض على تمثيلها ومشاركتها بفعالية.

- ٣٣ - وترتب على عدم إنشاء آليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية أو عدم تعزيزها وجعلها أكثر فعالية أثر سلبي في التنفيذ والمتابعة الكاملين لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس وفي النتائج المنتظرة من مؤتمر ساموا.
- ٣٤ - ونلاحظ عدم وجود آليات فعالة لتيسير التعاون القائم على التضامن فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. بما في ذلك في مجال البحث والتطوير التكنولوجي وتبادل أفضل الممارسات بين مختلف القطاعات.
- ٣٥ - ولم يكن دعم المجتمع الدولي كافيا لتيسير اقتناء وتطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا وذات أهمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٣٦ - ولم تف البلدان المتقدمة بالتزاماتها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بتوفير موارد مالية جديدة يمكن التكهن بها، من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.
- ٣٧ - وأثر التناقص الإجمالي في مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تأثيرا سلبيا في قدرتها على التخفيف من حدة الأزمات المتعددة والتصدي لها على نحو أكثر فعالية.
- ٣٨ - ويترتب على وجود مبادرات ضارة تسعى لتحقيقها منظمات دولية ذات عضوية محدودة أثر سلبي في قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على حشد التمويل من أجل التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بمساهمة قطاعات الخدمات المالية للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٣٩ - وتعاني الدول الجزرية الصغيرة النامية من صعوبة الحصول على التمويل الدولي والوصول إلى المؤسسات والآليات المالية.
- ٤٠ - ونلاحظ أن ثمة حاجة إلى مزيد من الشفافية والإبلاغ والمساءلة فيما يخص التمويل الدولي والمؤسسات المالية الدولية.
- ٤١ - وإن استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي، بوصفها المقاييس الأساسية للتنمية يحجب عددا من التحديات الإنمائية المستمرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٤٢ - ونلاحظ أن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على نحو شامل لم تدرج بشكل كاف في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

- ٤٣ - ونعترف بأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والملاريا والسل والإنفلونزا وشلل الأطفال والأمراض المعدية الأخرى لا تزال تشكل تحديات خطيرة أمام جهود التنمية المستدامة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٤٤ - ونعترف بالحاجة إلى تحسين سبل الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي وزيادة الاستثمار فيهما، بما في ذلك مهارات مباشرة الأعمال الحرة، والتدريب وتنمية المهارات للجميع من أجل معالجة ارتفاع معدلات البطالة (ولا سيما في صفوف النساء والشباب)، وهجرة اليد العاملة ونزوح الأدمغة. وثمة حاجة إلى بناء الهياكل الأساسية للتعليم وتعزيزها، وزيادة الاستثمار في التعليم، ولا سيما الاستثمار لتحسين نوعية التعليم للجميع.
- ٤٥ - ويمثل ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في صفوف النساء والشباب، وهجرة اليد العاملة الماهرة ونزوح الأدمغة الناجم عنها عوامل تعيق إحراز التقدم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٤٦ - ولم تتخذ تدابير كافية لحماية وحفظ ممارسات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التراث الثقافي الطبيعي والملموس وغير الملموس والمعارف التقليدية.
- ٤٧ - ولم تحصل الدول الجزرية الصغيرة النامية على دعم كاف من المجتمع الدولي لتقييم الأثر الإجمالي للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية للسياحة من أجل التخطيط للسياحة المستدامة والمضي قدما في تطوير السياحة الثقافية والإيكولوجية.
- ٤٨ - ولا يزال التقدم العام المحرز في تنفيذ مشاريع ومبادرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الدول الجزرية الصغيرة النامية بطيئا نتيجة لاستمرار عدم الاتساق بين السياسات والمشاريع الفعلية، في ضوء نقص القدرات والموارد.
- ٤٩ - ويوفر السلام والأمن والاستقرار بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. ولذا فمن الضروري إدراك كيفية تأثر التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بصورة سلبية بالجريمة والعنف، بما في ذلك النزاعات، والعنف في أوساط العصابات والشباب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر، وتهريب البشر، والقرصنة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، على نحو يهدد الاستقرار الوطني والسلام والأمن على الصعيد الإقليمي. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية لمزيد من الدعم من أجل التصدي لهذه الأخطار التي تهدد تنميتها المستدامة.

٥٠ - ونعرب عن القلق من تعاضم معاناة الدول الجزرية الصغيرة النامية من الآثار السلبية الناجمة عن مسائل ذات طابع عابر للحدود، مثل تلوث الهواء، والرهج الناجم عن حرق الغابات بصورة غير نظامية، والنفائات البحرية.

٥١ - ونعرب عن قلقنا من آثار الإشعاع النووي التي قد تتعرض لها الدول الجزرية الصغيرة النامية من جراء الكوارث وحوادث النقل البحري.

ثانياً - الفرص الجديدة والتحديات الناشئة في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الصحة والأمراض غير المعدية

٥٢ - يشكل عبء وخطر الأمراض غير المعدية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. ويتسم توفير العلاج الوقائي والرعاية والدعم بأهمية حاسمة في معالجة الأمراض غير المعدية.

٥٣ - وتلاحظ الدول الجزرية الصغيرة النامية بقلق ازدياد إصابة الأطفال بالأمراض غير المعدية، مثل البدانة المفرطة والربو، وهي أمراض ستتسبب في إهمالك نظمنا الصحية بصورة مزمنة ما لم تُلجم. ونحن ندعو منظمة الصحة العالمية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المساعدة في وضع برامج وسياسات وطنية محددة موجهة نحو صحة الطفل.

الاقتصاد الأخضر

٥٤ - للدول الجزرية الصغيرة النامية حق سيادي في اتباع نماذج إنمائية تتيح، وفقاً لظروفها وأولوياتها الوطنية، تيسير تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة. والاقتصاد الأخضر هو أحد النماذج المتاحة للدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز وضع السياسات.

٥٥ - وتؤكد الدول الجزرية الصغيرة النامية من جديد وجود نُهج ورؤى ونماذج وأدوات مختلفة متاحة لكل بلد، وفقاً لظروفه وأولوياته الوطنية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهي تنظر أيضاً إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بوصفه إحدى الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. وإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تؤكد أيضاً من جديد الفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٦ - في عالم تسوده العولمة والترابط، توفر المشاركة الفعالة في اقتصاد المعرفة وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا واضحة لتقديم الخدمات بكفاءة أكبر وبصورة محسنة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في جهودها الرامية إلى زيادة الترابط الإلكتروني واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوسائل تشمل زيادة التعاون والتدريب على اكتساب المهارات. ونشجع في هذا الصدد على وضع استراتيجيات شاملة، بما في ذلك استراتيجيات وتشريعات وطنية في مجال أمن شبكة الإنترنت.

ثالثا - إجراءات عملية وواقعية من أجل مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس والتعامل مع التحديات والفرص الجديدة الناشئة

٥٧ - نؤكد من جديد أن الشراكات القوية والحقيقية والدائمة تستند إلى الثقة المتبادلة، والمساواة، والاحترام، والمساءلة والشفافية. وترتكز هذه الشراكات على الإمسك بزمام الأمور على الصعيد الوطني وتتطلب إرادة سياسية تُنفذ عبر التزامات طويلة الأجل وبمكّن التكهن بها. وينبغي الاستفادة من الشراكات بجميع أشكالها، وتحسينها وتقويتها لكفالة مشاركة ذات مغزى وتحقيق رؤية الاعتماد على الذات.

٥٨ - وبالنظر إلى أوجه الضعف وضرورة بناء منعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإننا نعتز بالحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون وكفالة إقامة شراكات حقيقية ودائمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة القضايا المتعلقة باحتياجاتها ذات الصلة بتحقيق التنمية المستدامة. وجميع الشراكات قيمة، بصرف النظر عن حجمها أو قيمتها الاقتصادية؛ ويجب أن تساعد على تنفيذ السياسات الوطنية التي تيسر الوفاء بالتعهدات المعلنة في برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس، والأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دوليا من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٩ - وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة الفجوات في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، فضلا عن القضايا الناشئة المحددة التي تنطوي على تحديات خطيرة تعوق جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل هذا الدعم، في جملة أمور، التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات تمشيا مع الالتزامات السابقة.

تغير المناخ

٦٠ - إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التدابير العالمية المتخذة لمواجهة تغير المناخ، ونحن نؤكد من جديد المبادئ والأحكام الواردة في الاتفاقية الإطارية وفي بروتوكول كيوتو الملحق بها، وعلى وجه الخصوص ضرورة أن تحمي الأطراف نظام المناخ لما فيه منفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الإنصاف ووفقا لمسؤولياتها المشتركة على تباينها وحسب قدرات كل منها.

٦١ - ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد العالمي، مع اضطلاع البلدان المتقدمة بدور ريادي في هذا المضمار، من أجل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة لكي يتسنى إبقاء متوسط ارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي في مستوى يقل بكثير عن ١,٥ درجة مئوية فوق المستويات السائدة قبل مرحلة الثورة الصناعية، وتثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي على المدى الطويل في مستويات أدنى بكثير من ٣٥٠ جزءا لكل مليون جزء مكافئ لثاني أكسيد الكربون. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات زيادة في مستويات الموارد المالية والتكنولوجية المقدمة.

٦٢ - وثمة حاجة ملحة لمعالجة التداعيات الأمنية لتغير المناخ، التي تشمل انتهاك السلامة الإقليمية، والتهديد الوجودي، وزيادة تواتر الكوارث المتصلة بالمناخ واشتداد وطأهما، والتهديدات التي تمس الأمن المائي والغذائي، وتزايد ندرة الموارد الطبيعية، والتشريد القسري والأبعاد الإنسانية لتغير المناخ، بما في ذلك، عند الاقتضاء، اتخاذ مبادرات لإعداد المجتمعات المحلية للانتقال إلى أماكن أخرى.

٦٣ - ويجب منح الأولوية لتفعيل صندوق المناخ الأخضر وتمويله بشكل كامل في مطلع عام ٢٠١٤، وينبغي للبلدان المتقدمة أن ترفع مستوى التمويل ليصل إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠. ويجب على مجلس الصندوق أن يسارع إلى تنفيذ الالتزام الوارد في الصك الناظم لصندوق المناخ الأخضر، الذي يقضي بتحقيق التوازن في التمويل المخصص للتكيف وللتخفيف من حدة الآثار السلبية، وتحديد حد أدنى من المخصصات للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكفالة تبسيط إجراءات استفادة الدول الجزرية الصغيرة النامية من موارد الصندوق وإعطائها الأولوية في هذا الصدد. وينبغي أيضا للشركاء من البلدان المتقدمة أن يعالجوا مسألة تحديد موارد صندوق التكيف بوصفها قضية ذات أولوية.

٦٤ - وندعو المجتمع الدولي إلى دعم ومواصلة الجهود الرامية إلى تأمين وتفعيل آلية دولية تتيح، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، معالجة الحسائر والأضرار الناجمة عن آثار تغير المناخ بفعل الإنسان.

٦٥ - ونهيب بالمجتمع الدولي أن يتعهد بزيادة المشاركة والالتزام السياسيين بشأن مسألة تغير المناخ وتنطلق إلى مشاركة عالمية في مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي سيعقده الأمين العام في عام ٢٠١٤. ويجب أن يتمخض هذا المؤتمر عن إجراءات معززة للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠، من خلال قيام الجميع ببذل جهود متضافرة على الصعيد العالمي، بقيادة البلدان المتقدمة، لتحديد أهداف أكثر طموحا فيما يتعلق بإجراءات التخفيف من حدة تغير المناخ توخيا لسد الفجوة في مستوى طموح الأهداف المنشودة لفترة ما قبل عام ٢٠٢٠، ولا سيما من خلال الإسراع بجعل الأهداف الحالية أكثر طموحا واتخاذ إجراءات ملائمة وطنيا للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ، ومن خلال المضي في تنفيذ ما لم تنفذه تلك البلدان بعد من إجراءات للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ.

٦٦ - وندعو البلدان المتقدمة إلى توفير موارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتوفير التكنولوجيا لها وبناء قدراتها، وذلك على نحو يتسم بالشفافية وحسن التوقيت، لتمكينها من تنفيذ إجراءاتها الملائمة وطنيا للتخفيف من حدة آثار تغير المناخ وتلبية احتياجاتها للتكيف معه في الآجال القصير والمتوسط والطويل.

٦٧ - ونسلم بأهمية دعم أنشطة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية (REDD Plus) دعما فعالا ومستمر لسد فجوة إجراءات التخفيف من حدة آثار تغير المناخ وتشجيع التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن أساليب تمويل أنشطة المبادرة المعززة تمويلًا قائمًا على النتائج من الموارد المقدمة من القطاعين العام والخاص، وهي أساليب يمكن أن تشمل، عند الاقتضاء، أثباع نُهج قائمة على السوق مع كفالة صون سلامة البيئة.

٦٨ - وندعم التقليل التدريجي لاستهلاك مركبات الهيدروفلوروكربون وإنتاجها. ونحن نتقصى سبل استخدام بروتوكول مونتريال في هذا الصدد.

إدارة المواد الكيميائية والنفايات، بما فيها النفايات الخطرة

٦٩ - إننا ندعو إلى وضع برامج تعاون تقني لإتاحة استحداث وتعزيز آليات وطنية وإقليمية ودولية في مجال إدارة النفايات، بما فيها المواد الكيميائية والنفايات الخطرة ونفايات السفن. وينبغي أيضا اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم استمرار تمويل البرامج الوطنية لإدارة

النفائات ولمواصلة تعزيز خطط الطوارئ المعدة لمواجهة حالات الانسكاب النفطي، وتوسيع نطاق تغطيتها الجغرافية. والدول الجزرية الصغيرة النامية تدعو أيضا إلى زيادة الاستثمار والتعاون في تطوير أساليب الإدارة المتكاملة للنفايات وتكنولوجياها.

٧٠ - وننوه بالدعوات الموجهة إلى البلدان لكي تصبح أطرافا في المعاهدة الدولية الجديدة بشأن الزئبق، أي اتفاقية ميناماتا، ونهيب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يوفر ما يلزم من دعم تقني ومالي للدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على طلبها، التي ترغب في أن تصبح أطرافا في الاتفاقية، وذلك بسبل منها مساعدتها في وضع أطرها السياساتية والتشريعية أو تعزيزها.

٧١ - ونهيب بالجهات المانحة أن توفر الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ اتفاقيات بازل وستوكهولم وروتتردام والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تنفيذاً فعالاً ومتكاملاً ومتضافراً على الصعيدين الإقليمي والوطني. وفي هذا الصدد، ينبغي للبرنامج الخاص المعني بتمويل إدارة المواد الكيميائية والنفايات أن يدعم إنشاء وحدات وطنية في تلك الدول، بناء على طلبها، دعماً لتنفيذ تلك الاتفاقيات والاتفاقات تنفيذاً فعالاً على الصعيد الوطني ولتحقيق الهدف المتوخى لعام ٢٠٢٠ على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ التنفيذية.

٧٢ - وندعو إلى تقديم مساعدة أكبر للاستفادة من البرامج القائمة في مجال بناء القدرات كتلك المنفذة بموجب اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، التي تدعو إلى تعزيز وإدارة مخاطر محددة بما يشمل وضع برامج لمراقبة الانسكابات الكيميائية والسامة وغيرها من الأحداث البيئية.

٧٣ - وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة وشركاء التنمية، إلى تقديم الدعم التقني والمالي اللازم لتكملة ما تبذله الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهود لتنفيذ النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها باعتباره لينة أساسية لتحسين التجارة في تلك الدول وحماية سكانها وبيئاتها من التعرض للمواد الكيميائية السامة.

٧٤ - وندعو إلى إنشاء مناطق محمية خاصة في جميع أقاليم تلك الدول، حيثما يكون ذلك مناسباً، لتقييد مرور السفن التي تحمل نفايات نووية ومواد مشعة عبر تلك المناطق.

٧٥ - وندعو إلى تجديد الجهود الدولية الرامية إلى تنظيف الحاويات النفطية والمخلفات والمواد الخطرة والمتفجرات التي خلفتها السفن التي غرقت في أثناء الحرب العالمية الثانية.

التنمية الاجتماعية

٧٦ - يؤثر تمكين المرأة والفتاة تأثيراً تحويلياً مضاعفاً في أنشطة التنمية ومكاسبها، فالمرأة قادرة على أن تغدو عاملاً قوياً لإحداث التغيير. لذا، فإننا ندعو إلى تعزيز الجهود المبذولة

في سبيل كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وتُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مسألتين شاملتين لعدة جوانب ويجب تحقيقهما بطرق منها على وجه الخصوص كفالة مشاركة المرأة والفتاة مشاركة كاملة في جميع مستويات صنع القرار.

٧٧ - وتملك الدول الجزرية الصغيرة النامية ثروة ثقافية تشكل محركاً للتنمية المستدامة وعنصراً مساعداً لها. وعلى وجه الخصوص، يعترف التراث الأحيائي - الثقافي للشعوب الأصلية بالصلات العميقة التي تربط بين الناس والثقافة والمعرفة والبيئة الطبيعية، وهي صلات يمكنها أن تكون مجدية في دفع عجلة التنمية الاجتماعية. لذا، فإننا ندعو إلى زيادة الموارد اللازمة لتطوير الأنشطة الثقافية الوطنية والإقليمية وتعزيزها.

٧٨ - وتكتسي التنمية الاجتماعية، باعتبارها أحد الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أهمية حاسمة في كفالة تحقيق نتائج على أرض الواقع سواء في الحاضر أو في المستقبل. لذا، فإننا ندعو إلى اتخاذ تدابير لتعزيز إدماج الفئات الأكثر ضعفاً وحرماناً في المجتمع وتوفير الحماية الاجتماعية لها وتحسين رفاهها وضمان إتاحة فرص لها.

٧٩ - ونلتزم باتباع نهج يتمحور حول الناس ويركز عليهم للقضاء على الفقر، وهو ما من شأنه أن يكفل حصولهم، ولا سيما من يعيشون في فقر، على التعليم والخدمات الصحية والغذاء والمياه وخدمات الصرف الصحي وغيرها من الخدمات العامة والاجتماعية، والحصول على الموارد المنتجة، بما فيها القروض والأراضي والتدريب والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات. ومن شأن هذا النهج أن يمكّن المواطنين والمجتمعات المحلية من المشاركة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بسياسات التنمية الاجتماعية وبرامجها.

الصحة والأمراض غير المعدية

٨٠ - إننا نسلّم بأن الصحة شرط مسبق للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة جميعاً ونتيجة من نتائجها ومؤشر عليها. وندرك أنه لن يتسنى تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا في ظل عدم انتشار الأمراض الموهنة المعدية وغير المعدية وبلوغ السكان حالة من السلامة البدنية والعقلية والرفاه الاجتماعي.

٨١ - وندعو إلى الأعمال الكاملة للحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية.

٨٢ - وندعو إلى مضاعفة الجهود لإتاحة إمكانية وقاية الجميع من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به وتقديم الرعاية والدعم لهم والقضاء على انتقاله من الأم

إلى الطفل، وملتزم أيضا بتجديد جهود مكافحة الملاريا والسل وأمراض المناطق المدارية المهملة وتعزيز تلك الجهود.

٨٣ - ونهيب بالمجتمع الدولي أن يساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع سياسات واستراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتعددة القطاعات للتعامل مع الأمراض الرئيسية غير المعدية، مثل أمراض القلب والأوعية الدموية، والسكري، والسرطان، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة، وذلك بوسائل منها تنمية القدرات والاستثمار في الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

٨٤ - وينبغي اتباع نهج تقوم على تعدد القطاعات وأصحاب المصلحة لمعالجة هذه المسألة، بوسائل منها التعليم والتوعية، والتجارة، والغذاء والتغذية، والرياضة، وتعزيز النظام الصحي.

٨٥ - ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ التدخلات التي تعزز الإرشاد الصحي وترتقي بالرعاية الصحية الأولية وتفضي إلى استحداث آليات للمساءلة تعنى بمراقبة الأمراض غير المعدية.

٨٦ - والدول الجزرية الصغيرة النامية تدعو إلى توفير مزيد من المساعدة في تنفيذ العناصر الرئيسية التالية الواردة في الإعلان السياسي المتعلق بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة:

(أ) إقامة شراكة عالمية لرصد تنفيذ الإعلان السياسي، تضم آليات مساءلة وطنية وإقليمية تعنى برصد تنفيذ الإعلان؛

(ب) ضمان أن تكون الأمراض غير المعدية من بين الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء؛

(ج) اتخاذ تدابير ضريبية وتنظيمية من أجل تحديد مستويات وطنية لنسب الدهون والسكر والملح في المأكولات والمشروبات، أو التقييد بالمستويات القائمة؛

(د) اتباع نهج مشترك والتحلي بالتضامن في التصدي للحواجز التجارية التي تحول دون زيادة حصول السكان على مزيد من الأغذية الصحية ميسورة التكلفة.

٨٧ - وينبغي استحداث آلية، بدعم من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية، تعنى بتيسير سبل التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الأمراض غير المعدية، مما يشمل الاستخدام الأمثل للنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وملتزم الدعم في هذا الصدد للاستفادة من المنتديات الدولية القائمة لعقد اجتماعات كل سنتين لوزراء الصحة في الدول

الجزرية الصغيرة النامية والقطاعات المناسبة غير المعنية بالصحة لتناول المسائل ذات الصلة بتنفيذ الإعلان السياسي المتعلق بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها.

الأمن الغذائي

٨٨ - لما كانت الدول الجزرية الصغيرة النامية في المقام الأول بلدانا تستورد كامل احتياجاتها من الغذاء، فإنها تتأثر تأثراً استثنائياً بمدى توافر الواردات من الأغذية وتقلب أسعارها. ونحن نؤكد أيضاً الدور البالغ الأهمية للنظم الإيكولوجية البحرية السليمة ومصايد الأسماك المستدامة وتربية المائيات المستدامة في كفالة الأمن الغذائي والتغذية وفي توفير أسباب الرزق لسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨٩ - وهيب الدول الجزرية الصغيرة النامية بالبلدان الكبيرة المنتجة للغذاء أن تمتنع عن فرض قيود على الصادرات من المنتجات الغذائية الأساسية. وتدعوها أيضاً إلى مدها بالدعم في استحداث خطط قوية لتأمين المزارعين المنتجين للمحاصيل الزراعية، ولا سيما صغار المزارعين، لتعويضهم عن أي خسائر اقتصادية يتكبدها بسبب الآثار الضارة الناجمة عن الظواهر المناخية والكوارث البيئية ولتغطية ما ينجم عن الكوارث الطبيعية من نقص في الأغذية.

٩٠ - وهيب الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن تُيسر عقد اجتماع خاص بشأن الأمن الغذائي والتغذوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل وضع برنامج عمل للتصدي للتحديات التي تواجهها في هذين المجالين.

٩١ - ونحن نحث على إحراز تقدم في تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بمواصلة مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنمية قدراتها الوطنية للحفاظ على مصائد الأسماك المستدامة وإدارتها على نحو مستدام، وتحقيق فوائد منها، بسبل منها تحسين وصول المنتجات السمكية الواردة من البلدان النامية إلى الأسواق، وتعميم مراعاة تلك الاستراتيجيات على النحو المطلوب في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بغية تحقيق الأهداف المرجحة في أفق مؤتمر ساموا.

٩٢ - ونؤكد مجدداً على ضرورة تشجيع الزراعة التي تتوافر فيها مقومات الاستدامة بقدر أكبر، بما يشمل المحاصيل والماشية واستغلال الغابات ومصايد الأسماك وتربية المائيات، والتي تسهم في زيادة الأمن الغذائي والقضاء على الجوع والتي يمكن المداومة عليها من الناحية الاقتصادية وتعزيزها ودعمها مع صون الأراضي والمياه والموارد الجينية النباتية والحيوانية والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والكوارث

الطبيعية. ونسلم أيضا بضرورة الحفاظ على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي.

المحيطات والبحار

٩٣ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية قيمة على مساحات شاسعة من المحيطات، ومن ثم فإنها يجب أن تمسك بزمام الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة للمحيطات. فمصائد الأسماك، والسياحة الساحلية، وإمكانية استغلال موارد قاع البحار، والمصادر المحتملة للطاقة المتجددة هي اللبنة الأساسية لبناء اقتصاد محيطي. ومن خلال التأكيد على القوة الاقتصادية الكامنة في اقتصاد المحيطات، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية، باعتبارها دولاً تملك مساحات شاسعة من المحيطات، بوسعها أن تستغل ميزتها التنافسية وأن تتبوأ مكانة تليق بها في الاقتصاد العالمي.

٩٤ - وتتعهد الدول بإحراز تقدم في سياق الفريق العامل المخصص، وبوضع نظام قانوني محدد لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه مستخدماً مستداماً، وبالشروع في أقرب وقت ممكن، تحقيقاً لهذه الغاية، في التفاوض على إبرام اتفاق لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يتناول حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما، كتعهد فردي، الموارد الجينية البحرية، بما يشمل الوصول إلى تلك الموارد وتقاسم منافعها، وتدابير من قبيل أدوات الإدارة المستندة إلى المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، وتقييمات الأثر البيئي، والبحث العلمي البحري، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية. ونحن نلتزم بأن نعالج على وجه الاستعجال، بالاستناد إلى عمل الفريق العامل المخصص وقبل اختتام الدورة التاسعة والسنتين للجمعية العامة، مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما يشمل اتخاذ قرار بشأن وضع صك دولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

٩٥ - ونحن نؤيد الجهود الجارية الرامية إلى إنشاء شبكة عالمية لرصد تحمُّض المحيطات، ولا سيما في النظم الإيكولوجية الهشة مثل الشعاب المرجانية، والمناطق الشديدة التأثر مثل المناطق الساحلية، واتخاذ ما يتصل بذلك من تدابير لإدماج علماء الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفرقة البحوث الدولية.

٩٦ - ويترتب على التلوث البري الناجم عن العمليات الزراعية وإزالة الغابات والتوسع الحضري وغير ذلك من الأنشطة البشرية آثار ضارة بالنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية.

وثمة حاجة إلى تطبيق الصكوك ذات الصلة في حال وجودها، والقيام، عند الاقتضاء، بوضع صكوك أو برامج إقليمية ووطنية أقوى فيما يتعلق بمراقبة المصادر البرية للتلوث.

٩٧ - وندعو المجتمع الدولي إلى دعم التنفيذ الكامل والفعال للاستراتيجية العالمية بشأن البحار الإقليمية التي اعتمدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والتي تهدف إلى التصدي لتدهور المحيطات والمناطق الساحلية في العالم من خلال إدارة واستخدام البيئة البحرية والساحلية على نحو مستدام. وندعو كذلك إلى تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لسد الفجوات الموجودة على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بإدارة المناطق الساحلية والمصادر البرية لتلوث البيئة البحرية.

٩٨ - ونحث على زيادة الوسائل والموارد المخصصة على الصعيدين الوطني والإقليمي للبحوث وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المناطق الساحلية، فضلا عن الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية.

٩٩ - وثمة حاجة ملحة أيضا إلى تعزيز متطلبات تقييم الأثر البيئي بتحميل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك مسؤولية إدارة شؤون المحيطات أو تنظيمها بغية تحسين قدرة النظم الإيكولوجية البحرية على تحمل جملة أمور، منها تحمض المحيطات.

١٠٠ - وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز وتنفيذ نظام رصد سفن الصيد ومراقبتها والإشراف عليها، بغرض منع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه بفعالية، بسبل منها الاستثمار في القدرات المؤسسية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وذلك بهدف:

(أ) كفالة الامتثال للقوانين الوطنية والتدابير الدولية لحفظ وإدارة البيئة؛

(ب) تحسين مستوى استخدام المعلومات وتبادلها فيما بين الدول؛

(ج) تعزيز نظام التعاون لإنفاذ القوانين المتعلقة بمصايد الأسماك على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

(د) النهوض بالتعاون بين دول السوق ودول الميناء ودول العَلم والدول الساحلية لإتاحة توثيق كميات المصيد في جميع حلقات سلسلة السوق.

١٠١ - ونشدد على ضرورة تجديد الالتزام بالحد إلى درجة كبيرة من معدل فقدان التنوع البيولوجي في البيئة البحرية على جميع المستويات، وإنشاء شبكة عالمية لتدابير الإدارة القائمة على أساس المناطق والمتمثلة للنظم الإيكولوجية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم التقني والمالي اللازم للنهوض بهذه الأعمال البالغة الأهمية.

١٠٢ - وتقر الدول الجزرية الصغيرة النامية بأهمية اشتراط الامتثال، في بعض المناطق حسب الاقتضاء، لعمليات وقف صيد الأسماك في أعالي البحار التي تكون محددة الأهداف، كشرط للحصول على موارد مصايد الأسماك، وذلك من أجل تعزيز استدامة مصايد الأسماك.

١٠٣ - وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجهود الوطنية والإقليمية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتقييم مواردها البحرية وحفظها وإدارتها على نحو مستدام، وذلك من خلال الموافقة على توفير مزيد من المساعدات المالية والتقنية الجديدة التي يمكن التنبؤ بها للقيام بما يلي:

(أ) تشجيع الاعتراف الكامل بالاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، بوسائل منها وضع وتنفيذ تدابير على صعيد المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وعلى الصعيد الوطني لزيادة قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مراقبة أنشطة صيد الأسماك على مستويات تتيج تحقيق إيرادات مستدامة من الناحية الأيكولوجية لاقتصاداتها النامية؛

(ب) توفير ما يلزم من موارد لتعزيز مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في صناعات مصايد الأسماك وما يتصل بمصايد الأسماك للتغلب على العوائق الأساسية التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ولبذل جهود متضافرة والنظر في خيارات مبتكرة لتقليص أساطيلها أو إعادة هيكلتها، تلبيةً لتطلعات تلك الدول إلى مواصلة تطوير مصايد الأسماك التي تمتلكها.

١٠٤ - ونؤيد تنفيذ المبادرات الإقليمية لتشجيع حفظ وإدارة الموارد الساحلية والبحرية على نحو مستدام، بما في ذلك اعتبار البحر الكاريبي منطقة خاصة في سياق التنمية المستدامة ومبادرة التحدي الكاريبي ومبادرة المثلث المرجاني بشأن الشعاب المرجانية ومصايد الأسماك والأمن الغذائي وتحدي ميكرونيزيا، للمساعدة على تحقيق الهدف ١١ من أهداف آيتشي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

١٠٥ - وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير قدراتها في مجال العلوم والتكنولوجيا البحرية وإلى توفير ما يلزم من المساعدة التقنية لتلك الدول من أجل إعداد وتقديم المعلومات وفقا للإجراءات المعمول بها في المبادئ التوجيهية العلمية والتقنية للجنة حدود الجرف القاري. وندعو كذلك الدول إلى بذل مزيد من التبرعات المالية أو غيرها من التبرعات للصناديق الاستعمانية المنشأة لهذه الأغراض.

١٠٦ - وندعو كذلك إلى إنشاء مراكز إقليمية مكرسة لعلوم المحيطات بدعم من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية.

- ١٠٧ - ونحث المجتمع الدولي على وضع نُهج وآليات لضمان عدم إلقاء عبء حفظ موارد المحيطات وإدارتها على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية دون غيرها.
- ١٠٨ - وندعو إلى القيام بالعمليات الأساسية المتمثلة في إجراء البحوث البحرية وإعداد خرائط الموارد.
- ١٠٩ - وندعو إلى مساعدة المجتمع الدولي على حماية الشعاب المرجانية، واتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وضع وتنفيذ نُهج شاملة ومتكاملة لإدارتها وتعزيزها.
- ١١٠ - وندعو كذلك الدول والمؤسسات الدولية المختصة إلى النهوض بالجهود الرامية إلى معالجة ابيضاض المرجان، بسبل منها تحسين الرصد في مجال توقع حوادث الابيضاض وتحديدتها، ودعم الإجراءات المتخذة أثناء تلك الحوادث وتعزيزها، والنهوض باستراتيجيات إدارة الشعاب لدعم منعتها الطبيعية وتحسين قدرتها على مقاومة الضغوط الأخرى، بما فيها تحمض المحيطات.
- ١١١ - ونحث المجتمع الدولي على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على طلبها، على إجراء بحوث علمية بحرية في منطقة قاع البحر الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية من أجل فهم المزايا التي يمكن تحصيلها من التنقيب عن هذه الموارد واستكشافها واستغلالها في المستقبل.
- ١١٢ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختصة إلى دعم إنشاء برنامج للدراسات العليا يعنى بالتنمية المستدامة واستخدام الموارد الساحلية والبحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارتها من خلال اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

التنوع البيولوجي

- ١١٣ - ندعو إلى تقديم مزيد من الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تيسير تصديقتها على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، كوسيلة لضمان العدل في تقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، بسبل منها إتاحة فرص ملائمة للحصول على الموارد الجينية ونقل التكنولوجيات المناسبة، مع مراعاة حقوق الدول الجزرية الصغيرة النامية في الموارد والتكنولوجيات الخاصة بها.

١١٤ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا البلدان المتقدمة إلى تقديم المزيد من المساعدة في مجال وضع وتنفيذ الآليات المناسبة للحد مما للكائنات المحورة وراثيا من آثار سلبية على التنوع البيولوجي.

الغابات

١١٥ - ندعو إلى تقديم الدعم في مجال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك تنفيذ الصكوك غير الملزمة قانونا بشأن جميع أنواع الغابات وإمكانية الحصول على الدعم لتمويل الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني. وندعو أيضا إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة التحريج واستصلاح الغابات والتشجير، كما نعرب عن دعمنا لجميع الجهود المبذولة لإبطاء معدل إزالة الغابات وتدهورها ووقف ذلك الاتجاه وعكس مساره بفعالية، بسبب من بينها تعزيز التجارة في منتجات الغابات التي يجري الحصول عليها بصورة قانونية.

الطاقة المستدامة

١١٦ - نوكد على الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المستدامة، بما في ذلك عن طريق إعلان بربادوس بشأن توفير الطاقة المستدامة للجميع في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي يهدف إلى تشجيع القيام بالأنشطة التحويلية والمبتكرة في جملة من المجالات من بينها الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الميسورة التكلفة، واستخدام التكنولوجيات المعتمدة على الطاقة المتجددة والموفرة للطاقة، وتحقيق التنمية المنخفضة الانبعاثات الكربونية، في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات التي قطعتها العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على نفسها طوعا باتخاذ الإجراءات الواردة في المرفق الأول لهذا الإعلان.

١١٧ - وندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية والدولية والجهات المانحة على صعيد ثنائي ومنظومة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة والقطاع الخاص، إلى توفير ما يكفي من أوجه الدعم والاستثمار الماليين على نحو يمكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل وضع وتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالطاقة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي بهدف معالجة أوجه الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه خاص.

١١٨ - وندعو إلى إنشاء مستودعات للبيانات الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء، في مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية التي لا توجد بها آلية تفي بهذا الغرض. ومن المتوخى أن يكون مستودع البيانات الإقليمية عبارة عن قاعدة لبيانات الطاقة على شبكة الإنترنت

تضم معلومات أولية ومعلومات معالجة في آن واحد تكون سهلة الاستعمال ودقيقة وشاملة. ويلزم إجراء دراسات تقنية بشأن استقرار شبكة الطاقة وآليات التخزين المتكبرة.

١١٩ - وندعو إلى اتباع نهج متكامل لإنشاء أو تعزيز حرائط طريق مبتكرة لشؤون الطاقة على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع التركيز بشدة على الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة على حد سواء، والتخطيط التفصيلي للموارد، وتخزين الطاقة، وتنمية القدرات، مع أخذ الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في الحسبان. وندعو كذلك إلى تحسين فرص حصول المناطق الفقيرة والنائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على الطاقة.

١٢٠ - وندعو إلى إنشاء آلية لتمويل تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢١ - وينبغي تقديم الدعم لتعزيز التعاون الإقليمي والأقليمي فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل إجراء البحوث وتطوير التكنولوجيا وتطبيق التكنولوجيات المناسبة المستخدمة للطاقة المتجددة والموفرة للطاقة والسليمة بيئياً. وينبغي أن يشمل هذا التعاون أموراً منها تقديم قروض ميسرة واستثمارات مباشرة في مجال تطوير قطاع الطاقة المتجددة، وتبادل أفضل الممارسات، وتوفير فرص الحصول على تكنولوجيات تتسم بالكفاءة، وتطوير تكنولوجيات شبكات الطاقة الذكية، ووضع أطر تنظيمية للطاقة المتجددة معترف بها دولياً.

الحد من أخطار الكوارث

١٢٢ - ندعو إلى تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في ما تبذله من جهود لبناء القدرة على التحمل والحد من الأخطار المرتبطة بالكوارث الطبيعية في المناطق والقطاعات المعرضة لتهديدات تغير المناخ، وندعو إلى تقديم الدعم لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التصدي بفعالية للآثار المتعددة المترتبة على جوانب الضعف التي تعاني منها، وذلك من خلال اعتماد استراتيجيات التنمية المستدامة. وندعو كذلك إلى إيلاء اعتبار خاص لتمويل نظم الإنذار المبكر من أجل الحد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً الخسائر في الأرواح. ويلزم أيضاً تقديم الدعم للتخفيف من حدة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية، لا سيما فيما يتعلق بالتعافي وإعادة الإعمار والتأهيل.

١٢٣ - وينبغي تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تنفيذ الإطار المتفق عليه دولياً للحد من أخطار الكوارث، وهو إطار عمل هيوغو.

١٢٤ - وندعو إلى تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال إنشاء وتعزيز مرافق التأمين ضد أخطار الكوارث.

١٢٥ - وندعو إلى إيلاء اعتبار خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تمويل نظم الإنذار المبكر والحد من أخطار الكوارث قبل وقوعها والتعافي منها بعد وقوعها. وينبغي أن يكون الدعم في شكل منح بدلا من القروض.

الإنتاج والاستهلاك المستدامان

١٢٦ - تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية جميع البلدان إلى تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع تولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة في هذا المجال واستفادة جميع البلدان من هذه العملية، وذلك مع مراعاة جملة أمور من بينها مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة المنصوص عليه في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.

١٢٧ - وتقرّ الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أكد مجددا أن تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة يشكل إحدى الغايات الثلاث العامة والمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. ونحن نقرّ كذلك بأنه قد بات هناك التزام بالتعجيل بالتحوّل نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مع اعتماد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وبأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لا تزال تمثل أولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك كما هو مبين في الفصل الخامس عشر من استراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

١٢٨ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضا إلى إقامة قاعدة ينطلق منها الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا تحت مظلة الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والسياحة المستدامة، وأنماط الحياة المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أيضا تقديم الدعم لبرامج إضافية تنفذ تحت مظلة الإطار العشري، بما في ذلك برامج الإدارة المستدامة للنفايات والنظم الغذائية المستدامة، وبما يشمل الأمن الغذائي، وذلك لتشجيع على خلق روابط في سلاسل الإمدادات المستدامة لتعزيز التنمية الريفية.

العوامل التمكينية

التمويل

١٢٩ - نحن ندعو الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة إلى ضمان توافر موارد مالية جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها من أجل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بقوة في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية.

١٣٠ - وندعو كذلك إلى إنشاء آلية مخصّصة لتوفير التمويل للبلدان النامية، بما يتماشى وعمليات المتابعة الجارية تحت مظلة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وذلك من أجل استحداث مشاريع وبرامج تخصّ التنمية المستدامة تحديداً وتنفيذها من خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وينبغي أن يكون من بين طرائق دعم المشاريع عمليات التعاون المتعدد الأطراف والثنائي والثلاثي، حسب الاقتضاء، مع إيلاء الاعتبار بشكل خاص للمقترحات المقدمة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣١ - ونحن ندعو إلى استحداث مقاييس بديلة لتقييم التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث يؤخذ في الحسبان ما تتسم به هذه الدول من ظروف خاصة ومواطن ضعف ونقص في القدرة على التكيف.

١٣٢ - ونحن ندعو إلى مواصلة تطوير ترتيبات/طرائق الوصول إلى الكيانات الدولية، بحيث تتوفر للبلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، سبل الوصول المباشر إلى مصادر تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك لأغراض تمويل المشاريع المناخية والبيئية. ويقتضي الأمر من الشركاء الإنمائيين تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك قدراتها البشرية والمؤسسية، كي تصبح أكثر استعداداً للاستفادة من ترتيبات التمويل التي يمكنها الوصول إليها مباشرة.

١٣٣ - ونحن ندعو إلى إيلاء اهتمام خاص لما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحديات خاصة على صعيد تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك سبل وصولها إلى المصادر التي توفر التمويل بشروط ميسرة، من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ والوثيقة الختامية لمؤتمر ساموا. وندعو كذلك إلى إيلاء الاعتبار لهذه التحديات في سياق الأعمال التي تضطلع بها لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة التي تتناول مسألة تمويل التنمية.

بناء القدرات

١٣٤ - استرشاداً بالدروس المستفادة من منهج بناء القدرات لعام ٢٠١٥ والنجاحات التي حققتها، تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى اتخاذ مبادرة منسقة ومتناغمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لبناء القدرات في تلك الدول من خلال الأفرقة القطرية وبالتعاون مع اللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، على أن ينصبّ تركيزها على تعزيز القدرات والمؤسسات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ بنشاط مجدد.

١٣٥ - والدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى اهتمام ودعم عاجلين كي تتمكن من بناء القدرات الوطنية، وإجراء تحليلات التكلفة - العائد والعمل بها، وتهيئة الظروف الداعمة لصنع القرارات المستنيرة والتشاركية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن التنمية المستدامة. وربما يتضمن هذا وضع نماذج لتحليلات التكلفة - العائد الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية تحديدا لتقييم الآثار التي يُتوقع أن يحدثها تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وينبغي أن تعرّف هذه الأداة صانعي السياسات بالاحتياجات التقنية والمالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وما يتصل بها من صكوك قبل الانضمام/التصديق. وينبغي أيضا أن تتوافر فيها القدرة على تقييم المتطلبات والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمتصلة بالحوكمة.

١٣٦ - ونحن ندعو إلى الاستثمار في برامج التعليم وغيرها من برامج التدريب من أجل تنمية القدرات والموارد البشرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية بهدف إكساب مجتمعات واقتصادات تلك البلدان القدرة على التكيف، ذلك أن البشر هم أعظم مواردها الطبيعية.

١٣٧ - ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وتنمية المهارات للجميع، ولتحسين فرص الحصول على التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك اكتساب مهارات إقامة مشاريع الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية من قبيل تطبيق أنماط التدريس من بُعد ووضع النهج التدريبية الملائمة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣٨ - ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لتكملة جهود بناء القدرات. فبناء المؤسسات عنصر مهم لكفالة الدعم الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، وينبغي أن يكون كل من بناء القدرات وبناء المؤسسات متجسدين في جميع أطر التعاون والشراكات، وكذلك في أولويات وبرامج عمل جميع وكالات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويفضي بناء المؤسسات إلى التشجيع على استخدام النظم القطرية، ويساعد على احتفاظ البلد بالمعارف بجميع أشكالها، بما في ذلك المعارف التقليدية.

١٣٩ - ونحن ندعو كذلك إلى إنشاء برنامج مخصّص للدول الجزرية الصغيرة النامية يعنى بتوفير التدريب المكثف في مجال التنمية المستدامة. وينبغي أن يقيم هذا البرنامج التدريبي في اتحاد جامعات الدول الجزرية الصغيرة، وينبغي أن يصمّم بما يلائم المجموعة المشتركة من المعوقات ذات الأولوية التي حُدّدت في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر ساموا فيما يتصل بالقدرات المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة احتياج لتنظيم دورة تدريبية سنوية

على المستوى الإقليمي عن منظومة الأمم المتحدة، مع التركيز على قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي التواصل حول هذا الموضوع مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومع الجامعات وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

نقل التكنولوجيا

١٤٠ - نحن ندعو إلى توفير التمويل وفرص الحصول على المعلومات وحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيات المناسبة بما يتماشى والالتزامات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. ونحث بصفة خاصة على القيام، حسب الاقتضاء، بتشجيع وتيسير وتمويل أنشطة تطوير ونقل ونشر التكنولوجيات الميسورة الكلفة والسليمة بيئياً والمكيفة لاحتياجات الدول الجزرية النامية، إلى جانب ما يتصل بهذه التكنولوجيات من دراية عملية، وذلك بشروط في متناول تلك الدول. وهذا أمر بالغ الأهمية لتكملة الجهود الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تشجيع التنمية المستدامة بيئياً.

١٤١ - ونحن ندعو في هذا الصدد إلى إنشاء آلية مخصصة لتيسير نقل التكنولوجيا لتزويد البلدان، وبالأخص الدول الجزرية الصغيرة النامية، بجملة أمور من بينها التكنولوجيات السليمة بيئياً والملائمة لظروفها، وذلك تماشياً مع العمليات الجارية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بغية دعم مشاريع التنمية المستدامة، على أن تنفذ من خلال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وستتبع في دعم المشاريع مجموعة من الطرائق من قبيل أنشطة التعاون المتعدد الأطراف والثنائي والثلاثي، إلى جانب إقامة مرفق مخصص للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل توفير التكنولوجيات الميسورة الكلفة والمكيفة لاحتياجات تلك الدول.

١٤٢ - ونحن ندعو إلى التبكير بدمج ودعم المؤسسات العلمية والأكاديمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وهو الكيان الذي أنشئ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

جمع البيانات وإدارتها

١٤٣ - إن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى إحداث ثورة في مجال البيانات كي تتمكن من متابعة وتقييم التنفيذ بفعالية وإظهار مستوى النجاح الذي أحرزناه على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

١٤٤ - ونحن ندعو إلى تعزيز نظم البيانات ومبادرات الشراكة أينما وجدت، وإلى خلق الروابط وإقامة الشراكات مع المبادرات القائمة. وستحتفظ حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية في كل منطقة بملكية البيانات والمعلومات التي يتم جمعها وإيداعها.

١٤٥ - ونحن نؤكد من جديد على ضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بجمع الإحصاءات الواردة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بصرف النظر عن حجمها، وبأقل الطرق إرهاقا للدول المقدّمة للإحصاءات، وذلك عبر سبل منها السماح لها بتقديم الإحصاءات إلكترونيا، والسماح عند الاقتضاء بتقديم الإحصاءات من خلال الوكالات الإقليمية المختصة.

١٤٦ - ونحن ندعو الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية إلى دعم إنشاء برنامج لإحصاءات ومعلومات التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز على الارتقاء بالنظم الإحصائية الوطنية وتعميم عمليات جمع وتحليل بيانات التنمية المستدامة.

١٤٧ - ونحن ندعو إلى توفير دعم مكرّس من الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة في سياق وضع أهداف التنمية المستدامة فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية تماشيا مع العملية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

١٤٨ - ونحن ندعو إلى توفير دعم مكرّس من برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإعداد إصدارٍ مخصّص للدول الجزرية الصغيرة النامية من تقرير توقعات البيئة العالمية ضمن الإصدارات المقبلة لهذا التقرير، وإدراج معلومات متعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية استنادا إلى المؤشرات الملائمة لتلك الدول.

١٤٩ - ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في إنشاء منصات وطنية وإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومراكز لنشر المعلومات في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتسهيل تبادل المعلومات والتعاون فيما بين هذه الدول. وينبغي ربط هذه المبادرة ببرامج المعلومات والاتصالات القائمة مثل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الشراكات والتعاون التقني

١٥٠ - نحن نهيئ بالمجتمع الدولي إلى إنشاء مزيد من الشراكات بكل أنواعها وتعزيز مختلف أشكال التعاون، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وبالأخص التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع تأكيدنا مجددا على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب، بل هو مكمل له.

١٥١ - ونحن ندعو جميع الحكومات والشركاء من القطاع الخاص إلى العمل عن كثب مع الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال الشراكات الفعّالة والمبتكرة والمموسة لكفالة التنفيذ الكامل لأولويات هذه الدول في مجال التنمية المستدامة كما وردت في الوثيقة الختامية. وندعو كذلك إلى المشاركة النشطة للمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وجميع المجموعات الرئيسية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الوطنية والإقليمية صاحبة المصلحة من أجل ضمان نجاح هذه الشراكات.

١٥٢ - وينبغي أن يقوم مؤتمر ساموا بدور المنتدى الذي تنطلق منه الشراكات المبتكرة والمموسة للنهوض بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبالتالي فإننا نؤكد من جديد على ضرورة تحديد المعايير لتوثيق وتصنيف ورصد هذه الشراكات، لضمان أن تكون الالتزامات الماضية والمقبلة تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية مدعومة بشراكات عملية وخاضعة للمساءلة ويمكن رصدها بما يكفل تنفيذها في نهاية المطاف.

١٥٣ - ولتيسير تبادل المعلومات، ينبغي إنشاء منصة لمعلومات التجارة وتيسير التجارة داخل مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية وفيما بين مناطقها، على أن يكون تركيزها منصباً على القطاع الخاص. ونحن ندعو كذلك إلى تهيئة البيئة المؤاتية للابتكار ولإقامة مشاريع الأعمال الحرة والابتكار، ولبناء قدرات المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية، هي والجهات الفاعلة الاجتماعية الجديدة في اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٥٤ - ونحن ندعو إلى إبرام اتفاق للتعاون التقني الأقاليمي للدول الجزرية الصغيرة النامية، فهذا سيتيح المجال لمواصلة تعزيز برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتبادل الخبرات التقنية والمعلومات المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتصل بالتنمية المستدامة.

١٥٥ - ونحن ندعو إلى تقديم الدعم المالي والمساعدة التقنية، وإلى تعزيز التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وغير ذلك من أشكال التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك تعزيز النظم المتعددة الأطراف القائمة، من أجل التصدي للأخطار التي تتهدد السلام والأمن فتؤثر سلباً في التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية

١٥٦ - نحث منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وسائر الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف على مواصلة وتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما تبذله من جهود من أجل تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الوطنية.

١٥٧ - وندعو المجتمع الدولي إلى توفير الموارد لدعم منظومة الأمم المتحدة في عقد اجتماعات منتظمة بين جهات التنسيق الوطنية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من تبادل الآراء وأفضل الممارسات فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، ونتائج مؤتمر ساموا.

١٥٨ - وهناك حاجة ماسة إلى تقدير ما إذا كانت الولايات وطرائق العمل التنفيذي الحالية لكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، كافية لتوفير الدعم اللازم إلى تلك الدول. ومن الضروري أيضاً تحديد مستوى الموارد المالية والقدرات المؤسسية اللازمة لكي تعزز وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تنفيذ مشاريعها في الميدان وفعاليتها العامة. وسيوفر مؤتمر ساموا فرصة للمضي في تنفيذ الولايات الحالية المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية بمزيد من الفعالية، وكفالة التحديد الواضح للأدوار، والخضوع للمساءلة، والتعبير الدقيق عن الواقع الراهن، وتقييم قدرة كيانات الأمم المتحدة على معالجة المسائل الجديدة والناشئة.

١٥٩ - ويتعين أن تقوم كيانات الأمم المتحدة بتضمين برامجها على الصعيد الوطني والإقليمي كليهما عنصر الدعم المؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والاضطلاع بأنشطة تستجيب لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المبين من قبل تلك الدول نفسها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تدمج كيانات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية أنشطة هم الدول الجزرية الصغيرة النامية في أطرها الاستراتيجية والبرنامجية ذات الصلة. وينبغي أن تعزز الأمانة العامة للأمم المتحدة الموارد البشرية والمالية المتاحة حالياً لمعالجة قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦٠ - وينبغي تعميم قضايا الدول الجزرية الصغيرة النامية ومراعاتها بصورة تامة في جميع جوانب العمل الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة، وينبغي إدراجها في جدول أعمال المنتدى

السياسي الرفيع المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه، مع ربطها بشكل مناسب بآليات التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٦١ - ونهيب بالمجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من الدعم للمؤسسات الإقليمية التي تؤدي دوراً رئيسياً في رصد وتنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، حسب الاقتضاء وبناء على الطلب.

١٦٢ - وندعو كذلك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى القيام بدور هام في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ونتائج مؤتمر ساموا، بطرق منها التعاون بشكل وثيق مع المؤسسات الإقليمية القائمة التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها.

١٦٣ - وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى المساعدة على ضمان التماسك بين العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية، وتوثيق الصلات بين هذه العمليات بشكل أفضل من أجل ضمان أن القدرات والمؤسسات الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تواكب العمليات العالمية الجارية لضمان تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ ونتائج مؤتمر ساموا.

١٦٤ - وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى أن تقوم، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، بتعزيز تنسيقها والدعم الذي تقدمه للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تفكر في اعتماد عناصر نموذج الاقتصاد الوطني الأخضر أو بدأت في ذلك بالفعل.

١٦٥ - وندعو إلى أن يولي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية، ولا سيما لجنة السياسات الإنمائية، الاعتبار الواجب لمواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تقييم هذه الدول، وخاصة فيما يتعلق بتصنيفها ضمن أقل البلدان نمواً.

معالجة الاختلالات التُّظمية

التجارة

١٦٦ - نظراً لضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية وما تعانيه من قصور فيما يتعلق بالأسواق التقليدية، فإن صوغ سياسات تجارية فعالة أمر له أهميته في تطوير المرونة الاقتصادية لتلك الدول وتعزيزها.

١٦٧ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مدها بمزيد من المساعدة التقنية من خلال مبادرة المعونة التجارية وغيرها من البرامج لتعزيز قدرتها على المشاركة الفعالة في النظام

التجاري المتعدد الأطراف. معالجة قصورها عن الوفاء بالالتزامات التجارية ووضع السياسات التجارية. ولا تزال هذه الدول بحاجة إلى المساعدة التقنية لبناء القدرات والمؤسسات لتمكينها من فهم القواعد والضوابط التجارية، والتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية وتنفيذها، وصياغة سياسات تجارية متماسكة وإدارتها.

١٦٨ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مدها بمزيد من الدعم لتقييم تداعيات التدابير غير التعريفية وللتخفيف من أثرها على فرص وصولها إلى الأسواق، نظرا لازدياد التدابير غير التعريفية في ظل تخفيض الحواجز الجمركية من خلال تحرير التجارة، ويمكنها أن تشكل حواجز تمنع من الوصول إلى الأسواق ذات الأهمية الحيوية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٦٩ - ونحن نقر بأهمية نظام منظمة التجارة العالمية بشأن الانضمام المعجل لأقل البلدان نموا، الذي ساعد بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية على الانضمام، وتدعو إضافة إلى ذلك إلى تعزيز المساعدة المتعلقة بالتجارة للسماح للدول الجزرية الصغيرة النامية المتبقية التي ليست من أقل البلدان نموا بأن توضع على المسار المعجل للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وإننا ندعو إلى اضطلاع منظمة التجارة العالمية بوظائفها بطريقة مرنة فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وإلى أن يأخذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية بشأن الاقتصادات الصغيرة في حسابه نقاط الضعف الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي تحد من قدرتها على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي.

١٧٠ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى إقامة الشراكات وتوطيدها، أسوة بما اضطلع به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع مركز التجارة الدولي ومنظمات أخرى، من أجل تعزيز مشاركتها في التجارة الدولية في السلع والخدمات، وبناء قدراتها الإنتاجية، ومعالجة معوقاتها من حيث الإمدادات. وتدعو أيضا الأونكتاد إلى زيادة التركيز على احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية لمساعدتها على الاندماج في النظام التجاري العالمي بصورة أعمق.

١٧١ - ونحث الشركاء في مختلف الاتفاقات التجارية والاقتصادية على الاعتراف بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وعلى مواصلة منح الأفضليات التجارية لفترة زمنية طويلة بما فيه الكفاية نظرا للحالة الاستثنائية السائدة حاليا في الاقتصاد العالمي، بغية مساعدة تلك الدول في التصدي للتحديات الاقتصادية العالمية وهي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

المشاركة في النظام المالي الدولي

١٧٢ - تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم الدعم الدولي للمبادرات الوطنية والإقليمية التي تعمل على إسماع صوت الدول الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار ووضع المعايير في إطار النظام المالي الدولي.

١٧٣ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم الدعم الدولي للمبادرات الوطنية والإقليمية التي تساعد على بناء قدرات قطاع الخدمات المالية في تلك الدول وعلى زيادة أثره الإنمائي.

القدرة على تحمل الدين

١٧٤ - ندعو المجتمع الدولي والمؤسسات المالية إلى توحي مزيد من المرونة فيما يتعلق بإطار القدرة على تحمل الدين وأهلية الاستفادة من تخفيف عبء الدين، وتوفير مزيد من الأموال لإعادة تمويل الدين، ووضع معايير مبتكرة لمبادلة الديون، وزيادة الشروط التيسيرية، والإسراع في الوفاء بالالتزامات السابقة بشأن تخفيف عبء الدين، مع مراعاة الضعف الشديد الذي تعاني منه البلدان الصغيرة والمتوسطة الدخل، التي أدى حجمها وهشاشة اقتصاداتها وانفتاح أسواقها إلى جعلها معرضة بشدة للصدمات المالية الخارجية.

١٧٥ - وندعو إلى الزيادة في المنح والتمويل الميسر للبلدان الصغيرة والمتوسطة الدخل والمتوسطة الدخل للتخفيف من التحديات الكبيرة التي تطرحها التنمية المستدامة، والتي تفاقمت من جراء الأزمة المالية العالمية القائمة. وينبغي أن يستند الحصول على مثل هذا التمويل إلى عوامل تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وهو في حد ذاته مؤشر رديء للاستدامة الاقتصادية.

١٧٦ - ونؤكد من جديد على ضرورة "الانتقال السلس" بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت مؤخرا من وضع أقل البلدان نموا. وباستثناء بلد واحد، كانت جميع البلدان التي خرجت مؤخرا من ذلك الوضع أو هي على وشك الخروج منه ضمن مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبمجرد خروجها وفقدانها إمكانية الحصول على التمويل الميسر، تصبح القروض التجارية خيارها الوحيد في سعيها إلى تنويع اقتصاداتها وتعزيزها. ونتيجة لذلك، غدا العديد منها مثقلا بالديون. ونحن ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتمديد الفترة الانتقالية لحين معالجة نقاط ضعف البلدان الخارجة من وضع أقل البلدان نموا بشكل ملائم.

رابعاً - أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٧٧ - إننا نؤكد أن أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تستند إلى نتائج مؤتمر ساموا.

١٧٨ - ونؤكد كذلك على ضرورة هيئة بيئة تمكينية عالمية تشمل الأبعاد الوطنية والإقليمية لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥، وتأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس ونتائج مؤتمر ساموا تنفيذًا تامًا.

١٧٩ - وندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل مواصلة الحوار على الصعيدين الإقليمي والأقليمي ليتسنى إجراء مزيد من التحليل وتحديد أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية ضمانًا لمشاركتها بفعالية في العملية العالمية المتعلقة بصوغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨٠ - وترى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تشمل القضايا الخاصة بهذه الدول، نظراً لما تنفرد به من مواطن ضعف هيكلي مزمن، وكونها لا تزال تشكل حالة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة وحاجتها إلى التعاون العالمي والشراكة والالتزام المستمر ببناء قدرتها على تحمل الصدمات. ولذلك، ندعو إلى خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ محوراً للتنمية المستدامة، خطة تشجع ازدهار جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٨١ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى وضع خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ تجعل الناس محط تركيزها، وتولي اهتمامها للقضاء على الفقر وتحقيق المساواة والاستدامة البيئية.

١٨٢ - وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية أن الإدارة المستدامة للموارد في سياق الأراضي والمياه والأمن الغذائي والزراعة والتنوع البيولوجي هي من الاعتبارات ذات الأهمية البالغة التي تستحق الدعم لأنها تشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تكون الحاجة إلى الأراضي لأغراض الزراعة والأمن الغذائي والمائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية متوازنة مع ضرورة المحافظة على النظام الإيكولوجي وحفظ التنوع البيولوجي.

١٨٣ - وتدرك الدول الجزرية الصغيرة النامية حاجتها الماسة إلى التصدي للأزمة الصحية الناشئة المتمثلة في الأمراض غير المعدية، وتدعو إلى أن تحتل القضايا الصحية مكاناً بارزاً في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨٤ - وفي سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مواصلة الالتزام بالتعجيل بالانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك عن طريق الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة ومنهاج الدعم الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية الوارد في الإطار العشري.

١٨٥ - وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى وضع مؤشرات مناسبة تراعي ضعفها بشكل أفضل وترشدها إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات أكثر استنارة من أجل بناء وتعهد القدرة على التكيف في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان جميع الجوانب الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس عند صياغة هذه المؤشرات. وينبغي أن يكون بناء القدرة على التكيف أساساً يُستند إليه في تحديد أهداف التنمية المستدامة ووضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨٦ - ومن شأن إقامة نظام قوي للرصد على الصعيد العالمي أن يعزز الخضوع للمساءلة على جميع المستويات، وضمان تحليل تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب، وكذلك الشأن بالنسبة لنتائج مؤتمر ساموا، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، يجب أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، حسب الاقتضاء، أهدافاً ومؤشرات واضحة في هذا المجال، تكون ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وتعود عليها بالنفع.

١٨٧ - وتتطلب الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضاً دعماً مكرساً للعمليات الجارية في إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وبخاصة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

١٨٨ - وندعو إلى إدراج تغير المناخ بوصفه مسألة شاملة لعدة قطاعات في وضع أهداف التنمية المستدامة وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة على تباينها ومع مراعاة قدرات كل طرف على حدة.

١٨٩ - ونشدد على أن المحيطات السليمة والمنتجة والقادرة على التكيف هي مصادر رزق بالغة الأهمية، وعنصر هام من العناصر المكونة لهوية شعوب الدول الجزرية الصغيرة النامية، ونخلص إلى أن المحيطات موضوع ذو أولوية يتعين أن يتبوأ مكانة بارزة ضمن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال النظر في أحد الأهداف المواضيعية من أهداف التنمية المستدامة.